State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

السيد/ رئيس مجلس الأمة المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بإضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تنظيم التركيبة السكانية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدمو الاقتراح

هاني حسين شمس

د. خليل عبدالله أبل

خليل إبراهيم الصالح

أحمد حاجي لاري

صالح أحمد عاشور

يدرج في جدول أعمال الجلسة القادمة

يحال إلى لجنة الداخلية والدفاع

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

اقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تنظيم التركيبة السكانية

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تنظيم التركيبة السكانية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) إلى القانون رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ المشار إليه نصها الآتي:

تنشأ لجنة تسمى "اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية" يصدر بتشكيلها مرسوم، وتكون على النحو الآتي :

وزير الداخلية	رئيساً
الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية	نائباً للرئيس
وكيل وزارة الشئون الاجتماعية	عضواً
رئيس ديوان الخدمة المدنية	عضواً
مدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية	عضواً
مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة	عضواً
مدير عام الإدارة المركزية للإحصاء	عضواً

ويلحق باللجنة العدد اللازم من الموظفين الفنيين وغير الفنيين في تطبيق أحكام هذا القانون من العاملين بجهاز التخطيط والتنمية يصدر بهم قرار من الوزير المختص.

ب-وضع الخطة والسياسة العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي الوافدين بنسبة لا تجاوز (٣٠%) من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة لا تجاوز (٢٥% من إجمالي عدد المواطنين)، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز (٧) سنوات.

ت-إلزام الجهات المعنية بربط مخرجات التعليم مع النسب المستهدفة في الخطة لسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية.

ث-إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة بنسبة لا تقل عن (١٠%) سنوياً في القطاع الحكومي ونسبة لا تقل عن (٥%) في القطاع الأهلي لمدة خمس سنوات.

ج- إصدار القرارات التنظيمية بإلزام جميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالنسب التي تقررها الخطة.

ح- إقامة الحملات الإعلامية لتعزيز الثقافة الخاصة بالعمل الحرفي والمهني واليدوي وتشجيع الشاب الكويتي على الانخراط والعمل بهذه المهن ليكون بديلاً عن الوافد.

(المادة الثانية)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كلٌ فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

أمير دولة الكويت
نواف الأحمد الصباح

State of Kuwait

مجلس الأمة
NATIONAL ASSEMBLY

دولة الكويت

المذكرة الإيضاحية
للاقتراح بقانون
بإضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) إلى القانون
رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ في شأن تنظيم التركيبة السكانية

سبق وأن أوصت دراسة تحليلية أعدتها إدارة الدراسات والبحوث في قطاع البحوث والمعلومات بمجلس الأمة حول التركيبة السكانية في دولة الكويت، بإنشاء هيئة عامة مستقلة للعمالة تكون تابعة لرئاسة الوزراء، ونحن بهذا المقترح نضعها في إطار مسمى (اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية)، وبينت الدراسة من ضمن أهدافها ضرورة وضع سياسة عمالية في الدولة وتحديد الاحتياجات الفعلية من التخصصات المطلوبة من العمالة الأجنبية، ووضع اللوائح والقوانين التي تنظم شؤون العمالة الوافدة، ومن مهامها أيضاً حل كافة المشكلات المتعلقة بالجوانب القانونية والمالية والإنسانية للعمالة الوافدة، ومحاسبة المؤسسات والشركات التي تجلب عمالة أكثر من الحاجة الفعلية، وتقديم تقارير دورية للسلطتين التنفيذية والتشريعية تقيم فيها أوضاع العمالة والمتغيرات، كما أشارت الدراسة إلى أن التركيبة السكانية في الكويت تعاني من بعض الخلل ليس فقط عدم التوازن بين أعداد الوافدين والمواطنين، وإنما لكون الزيادة في العمالة الوافدة أغلبها عمالة هامشية سائبة وعليها الكثير من الملاحظات الأمنية والاجتماعية، واستندت الدراسة إلى الأهداف الرئيسة المنحصرة في (زيادة الناتج المحلي الإجمالي ورفع مستوى معيشة المواطن ، وعلى مستوى القطاع الخاص فإنه سوف يقود التنمية وفق آليات محفزة، ويؤدي إلى دعم التنمية البشرية والمجتمعية، ويحقق تطويراً للسياسات السكانية في مسألة دعم التنمية، وينتج عنه إدارة حكومية فعالة).

وفيما يتعلق بمعنى وتفاصيل الهدف الرابع الخاص بتطوير السياسات السكانية، جاء في الخطة ما يلي:

يرمي هذا الهدف بشكل أساسي إلى تنظيم النمو السكاني بشقيه الكويتي وغير الكويتي بما يحسن التركيبة السكانية لصالح المواطنين، كما يسعى إلى إحداث نقلة نوعية في تركيبة سوق العمل المحلي عبر الأساليب والمهارات المهنية الحديثة لتحسين قوة العمل في القطاعين العام والخاص، كما تتناول السياسات السكانية قضايا تطوير وتأهيل وتدريب قوى العمل الوطنية لدعم التنمية بالكوادر الوطنية المدربة، إلى جانب تحسين نوعية وانتاجية العمالة الوافدة من خلال تطبيق آليات وتشريعات مختلفة، هذا بالإضافة إلى المحافظة على سمعة دولة الكويت في المجتمع الدولي كراعية لحقوق الانسان وملتزمة بالمواثيق الدولية ذات الصلة.

والواقع أن عملية التنمية في دولة الكويت قد أسفرت خلال الحقبة الماضية عن اتساع حجم الطلب على قوى العمل، ومع صغر حجم المجتمع السكاني الكويتي، وعدم قدرة المعروض من قوى العمل الوطنية على توفير الاحتياجات المتزايدة لعملية التنمية، اتجهت السياسة العامة للدولة إلى تسهيل عملية استقدام وتوظيف العمالة الوافدة للتعويض عن القصور في حجم وهيكل العمالة الوطنية عن تلبية متطلبات التوسع في النشاط الاقتصادي ولتوفير احتياجات إنشاء وتشغيل مرافق البنية الأساسية ومشاريع الخدمات الاجتماعية والأنشطة المرتبطة بها، وكان لتسارع النمو في الأنشطة الخدمية كثيفة العمل أثره الملموس في تزايد أعداد الوافدين بمعدلات فاقت مثيلاتها بالنسبة للمواطنين، مما ترتب على ذلك اختلال هيكل المجتمع السكاني وسوق العمل.

لذا فقد رئي من خلال هذا المقترح إضافة مادة جديدة برقم (٤ مكرراً) لتنظيم عملية متابعة التركيبة السكانية وذلك بإنشاء لجنة تسمى "اللجنة الوطنية لتنظيم وإدارة التركيبة السكانية" يصدر بتشكيلها مرسوم، وتكون برئاسة وزير الداخلية، والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية نائباً للرئيس، وعضوية كل من وكيل وزارة الشئون الاجتماعية، ورئيس ديوان الخدمة المدنية، ومدير عام الهيئة العامة للمعلومات المدنية، ومدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة، ومدير عام الإدارة المركزية للإحصاء، وتهدف اللجنة إلى معالجة الخلل وتحقيق التوازن في التركيبة السكانية بما يحقق الأمن الاجتماعي والاقتصادي والوظيفي،

ووضع السياسات التخطيطية لتعديل التركيبة الحالية، وقد خول الاقتراح هذه اللجنة بعدد من المهام والاختصاصات ، تتمثل بالآتي : -

١- دراسة شاملة لأبعاد التركيبة السكانية.

٢- وضع الخطة والسياسة العمالية اللازمة للوصول إلى الحد الأقصى لإجمالي الوافدين بنسبة لا تجاوز (٣٠%) من إجمالي سكان الكويت، وللجنسية الواحدة بنسبة لا تجاوز (٢٥ % من إجمالي عدد المواطنين)، بحيث يكون وضعها وتطبيقها والانتهاء منها خلال مدة لا تتجاوز (٧) سنوات.

٣- إلزام الجهات المعنية بربط مخرجات التعليم مع النسب المستهدفة في الخطة لسد العجز في سوق العمل من العمالة الكويتية.

٤- إحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة بنسبة لا تقل عن (١٠%) سنوياً في القطاع الحكومي ونسبة لا تقل عن (٥%) في القطاع الأهلي لمدة خمس سنوات.

٥- إصدار القرارات التنظيمية بإلزام جميع المؤسسات والشركات التي تجلب العمالة بالنسب التي تقررها الخطة.

٦- إقامة الحملات الإعلامية لتعزيز الثقافة الخاصة بالعمل الحرفي والمهني واليدوي وتشجيع الشاب الكويتي على الانخراط والعمل بهذه المهن ليكون بديلاً عن الوافد.